القضايا المجتمعية

أهم القضايا في المنهج:

(١) القضية السكانية	(٤) العنف ضد المرأة	(٧) مكافحة الفساد
(٢) تغير المناخ	(٥) المواطنة والتعايش السلمي	(٨) الاقتصاد الرقمي
(٣) العولمة	(٦) التسامح وقبول الآخر	(٩) محو الأميه

القضية الأولى : القضية السكانية

[أ] السكان من منظور عالمي والتحولات الديموغرافية:

١- **من المتوقع أن يزيد** عدد سكان العالم بمقدار ملياري فرد في الثلاثين عاما المقبلة، مما يعني زيادة عدد سكان العالم من حوالي ٧,٧ مليار في الوقت الحالي إلى ٩,٧ مليار بحلول عام ٢٠٥٠.

٢- **كما أنه من المتوقع أن يصل** عدد سكان العالم إلى ١١ مليار نسمة في عام ٢١٠٠.

س: ما هي الافتراضات التي بنيت على أساسها معدلات النمو السكان العالمية حتى عام ٢١٠٠؟

ج: بنيت هذه التنبؤات عدة افتراضات منها:

١- **انخفاض معدل الخصوبة Fertility Rates** في الدول التي يسود فيها نمط الأسر الكبيرة.

٢- **حدوث زيادة طفيفة** في معدل الخصوبة في الدول التي يبلغ معدل الخصوبة فيها – في المتوسط – طفلين (أو أقل) لكل امرأة.

٣- **تحسن احتمالات** زيادة العمر المتوقع عند الميلاد أي التعمر) في جميع الدول.

س: ما هي الدول الأكثر اكتظاظاً بالسكان؟

١- **الصين:** ١,٤٤ مليار نسمة بنسبة ١٩٪ من سكان العالم، **الهند:** ١,٣٩ مليار نسمة بنسبة ١٨٪ من سكان العالم.

٢- **بحلول عام ٢٠٥٠:**

- ستساهم تسع دول بنحو ٥٠٪ من الزيادة السكانية منها - مرتبة تنازليا - الهند ونيجيريا وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية).
- سينخفض عدد السكان في العديد من دول أوروبا (مثل: بلغاريا وكرواتيا والمجر، وليتوانيا بنحو ١٥٪.

س: ما هو عدد السكان في العالم حسب الشريحة العمرية (تنبؤات الأمم المتحدة حتى عام ٢١٠٠)؟

١- **من المتوقع أن** يفوق عدد كبار السن (٦٥ عاماً) عدد الأطفال ممن هم دون الخامسة ومن هم دون سن الخامسة عشرة.

٢- **ينمو عدد السكان** ممن هم في سن العمل بوتيرة أسرع من أي فئة عمرية أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣- **شهدت معظم الدول** في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طفرة مماثلة في أعداد الشباب، أعقبتها طفرة في أعداد السكان في سن العمل.

CARVEN

س : عرف العائد الديموغرافى ؟

هو نمو اقتصادي محتمل بسبب تحولات في التركيبة العمرية للسكان، عندما تكون شريحة السكان في سن العمل أكبر من الشريحة السكانية في سن لا يسمح بالعمل:-

- السكان في سن العمل: ١٥ - ٦٤ عام.
- السكان في سن لا يسمح بالعمل : ١٤ عام وأصغر & ٦٥ عام فأكبر.
- يمكن للجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تعزز هذه الاتجاهات، وأن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة لتحقيق العائد الديموغرافي.

س: عرف التنمية المستدامة Sustainable Development: هي تحقيق معدل نمو مقبول في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بما يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

س: ما هي أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتحقيق العائد الديموغرافي؟

١- للاستفادة من العائد الديموغرافي زيادة الانفاق على رأس المال البشري Human Capital

٢- في عام ٢٠١٨، على الصعيد العالمي، وللمرة الأولى، تفوق عدد كبار السن عدد الأطفال أقل من خمس سنوات.

٣- تواجه حالياً بعض المناطق - مثل أوروبا وشرق آسيا - تحديا كبيرا بسبب شيخوخة السكان.

و تتمثل أهم تلك التحديات فيما يلي:

(١) دعم ورعاية كبار السن.

(٢) ارتفاع استهلاك كبار السن وانعدام مساهمتهم في الناتج.

(٣) ارتفاع نسبة الإعالة: نسبة كبار السن (+ ٦٥) وصغار السن (- ١٥) إلى السكان في سن العمل أعمارهم بين (١٥ – ٦٤ سنة).

[٢] أبعاد المشكلة السكانية في مصر:

(١) البعد الأول للمشكلة السكانية في مصر: النمو السكاني السريع :

١- ارتفع عدد السكان في مصر من ٢٦,١ مليون نسمة في عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٦٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى ٩٤,٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٩.

٢- يقصد بالنمو السكاني التغير في حجم السكان (زيادة أو نقصاً خلال فترات متتالية نتيجة:

- **الزيادة الطبيعية :** أي الفرق بين المواليد والوفيات.
- **التغير غير الطبيعي:** الهجرة (سواء كانت محصلة الهجرة موجبة أو سالبة).

٣- كان عدد المواليد السنوي ثابتاً تقريباً عند مستوى عند مستوى ١,٨ مليون مولود خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥

٤- بدءًا من عام ٢٠٠٦ ، ارتفع عدد المواليد ليصل إلى ٢,٧ مليون مولود عام ٢٠١٤، بزيادة نحو ٥٠٪ في ٨ سنوات.

٥- **واجه قطاع التعليم** تحديًا كبيرًا يتمثل في تقديم تعليم أفضل لعدد أكبر (٥٠٪ زيادة في عدد التلاميذ).
٦- **يعادل عدد المواليد في مصر** خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ عدد المواليد لعدة دول مجتمعة خلال نفس الفترة.
٧- **تساهم عدة عوامل في ارتفاع معدلات المواليد في مصر** مثل ارتفاع القيمة الاقتصادية للطفل، انخفاض تكلفة تنشأته خاصة في الريف والصعيد، انتشار ثقافة تفضيل إنجاب الذكور على الإناث.
٨- **يقترن ارتفاع معدلات المواليد في مصر** بتراجع معدلات الوفيات نتيجة الجهود المستمرة لتطوير الخدمات الصحية وتوفير الأدوية واللقاحات.

(٢) البعد الثاني للمشكلة السكانية في مصر: التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان .

١- **يتركز السكان** في الشريط الضيق لوادي النيل والدلتا، وبعض الواحات بوسط الصحراء الغربية والمدن الساحلية.
٢- **حالياً**، يسكن نحو ٥٧,٨٪ من السكان في الريف بينما يسكن حوالي ٤٢,٣٪ في الحضر.
٣- **ترتفع الكثافة السكانية** في القاهرة والجيزة والشرقية (يقطن بها - على الترتيب - ١٠٪ و ٩,٢٪ و ٧,٥٪ من إجمالي السكان).
٤- **تنخفض الكثافة السكانية** في المحافظات الحدودية (جنوب سيناء، والوادي الجديد والبحر الأحمر).

(٣) البعد الثالث للمشكلة السكانية في مصر: الخصائص السكانية :

١- **اختلال التركيب العمري للسكان** ارتفاع نسبة السكان اللذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يمثلون نحو ٣٤٪ من السكان).
٢- **في عام ٢٠١٧**، وصل معدل الإعالة في مصر حوالي ٦١,٦ نسمة، مما يشير أن كل ١٠٠ نسمة من السكان في سن العمل يقع عليهم عبء إعالة ٦١,٦ نسمة من السكان في غير سن العمل.
٣- **شهدت مصر تحولاً ديموجرافياً** في صورة ارتفاع تدريجي في نسبة المسنين (+ ٦٠ فأكثر).
٤- **يمثل السكان في سن العمل** (الفئة العمرية ١٥-٦٤ عاماً) نحو ٦١,٩٪ من السكان في مصر.
٥- **اختلال التركيب العمري للسكان:**

- **يتسم الهرم السكاني لمصر** - كدولة نامية - بنمط المجتمع الفتي.
- **المجتمع الفتي** ترتفع مستويات الخصوبة فيه، فتكون قاعدة الهرم عريضة لارتفاع نسبة الأطفال، وقمته مدببة لانخفاض نسبة كبار السن.

٦- **الحالة التعليمية للسكان في تعدادات أعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ٢٠١٧:**

- تساعد معرفة الحالة التعليمية في رسم صورة واضحة عن قياس التطور الاجتماعي.
- تراجعت معدلات الأمية.
- تراجع في "فئة يقرأ ويكتب" مع الزمن.
- ارتفاع نسبة فئة "يقرأ ويكتب".
- ارتفاع نسبة حملة المؤهلات المتوسطة أقل من المؤهل الجامعي" بنسبة كبيرة.
- ارتفاع نسبة حملة المؤهلات الجامعية فأكثر" بشكل كبير.

CARVEN

٧- اتجاهات حجم قوة العمل في تعدادات أعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ٢٠١٧

- قوة العمل = المشتغلين Employed + المتعطلين (يبحثون عن عمل)
- ارتفاع حجم قوة العمل بسبب الزيادة السكانية المضطردة خلال فترات التعداد.
- ارتفعت نسب الإناث إلى إجمالي قوة العمل من تعداد لآخر حتى وصلت إلى نحو ٢٤٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ١٧,٦٥٪ في عام ٢٠٠٦ وبنسبة زيادة تبلغ ٤٢٪.
- لا زالت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل منخفضة تعد هذه النسبة منخفضة، مما يعني الحاجة إلى :

أ) بذل المزيد من الجهد لتعليم الإناث.
ب) خلق فرصة عمل مناسبة لهن.
ج) تعزيز ثقافة تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

٨- ارتفاع معدل البطالة في مصر:

- النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل والراغبين فيه إلى إجمالي قوة العمل.
  معدل البطالة = (الأفراد العاطلون عن العمل ÷ قوة العمل) × ١٠٠
- بلغ معدل البطالة نحو ٩,٩٪ في عام ٢٠١٨، وذلك لعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة يتناسب مع حجم المنضمين إلى سوق العمل سنوياً.
- تتركز البطالة في سن الشباب، حيث أن ٩٠٪ من المتعطلين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة.
- تتركز البطالة في الحاصلين على مؤهلات متوسطة خاصة بين الإناث.

[٣] الآثار التربية على الزيادة السكانية في مصر

١- انتشار ظاهرة البطالة.
٢- الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وتراجع نصيب الفرد من المساحة المزروعة.
٣- زيادة المخصصات العامة للإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمواصلات والإسكان والحماية الاجتماعية والأمن على حساب مخصصات الإنفاق الرأسمالي على المشروعات التنموية بقطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة التحولية.
٤- انخفاض المستوى المعيشي للأسرة(وارتفاع معدلات الفقر).
٥- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال.
٦- ارتفاع عدد السكان بالعشوائيات.
٧- تراجع نصيب الفرد من المياه.
٨- الضغط على المرافق العامة مما يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات المقدمة.

CARVEN

[٤] السياسة السكانية في مصر

(١) المبادئ العامة للاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠)

١- اعتبار السكان أحد عناصر القوة الشاملة للدولة، بحيث لا تتجاوز معدلات الزيادة السكانية قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة، وعلى الا تؤثر معدلات النمو السكانية على متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية، خاصة المياه والطاقة والأرض الزراعية، وعلى أن تتناسب معدلات الزيادة السكانية مع قدرة الاقتصاد الوطني في تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وتحقيق خفض في معدلات البطالة.

٢- الدولة مسؤولة عن التوعية المجتمعية بأخطار معدلات النمو السكاني المرتفعة، وكذلك مسؤولة عن توفير خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بجودة مرتفعة لمن يطلبها مع توفيرها بالمجان للأسر محدودة الدخل.

٣- الدولة ملتزمة بإدماج المكون السكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأهداف السكانية بتنفيذ المشروعات القومية، وتطبيق الحوافز الإيجابية بهدف تشجيع تبني مفهوم الأسرة الصغيرة، من خلال البرامج الهادفة إلى تمكين الفقراء والتخفيف من حدة الفقر.

٤- ضرورة توفير البيئة المحفزة على مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في مواجهة تحديات القضية السكانية.

٥- تطبيق اللامركزية في إدارة البرنامج السكاني، بما يزيد من فاعلية المشروعات وكفاءتها، وضمان مراعاتها للخصوصية الثقافية للمجتمع المحلي.

(٢) أهداف الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠): تتمثل في:

١- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية؛ لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.

٢- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية.

٣- إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي المصري ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها.

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.

CARVEN

القضية الثانية : قضية العنف ضد المرأة وكيفية تمكينها .

اهـم النقاط:

(١) العنف الأسري & العنف ضد المرأة
(٢) التنمية وتمكين المرأة
(٣) المرأة المصرية: الدور القيادي والمساهمة المجتمعية
(٤) معوقات تمكين المرأة

[أ] العنف الأسري والعنف ضد المرأة :

أ) العنف الأسري Domestic Violence

١- **يمكن تعريف العنف الأسري:** بأن أي سلوك يستهدف إثارة الخوف، أو التسبب بالأذى سواء أكان هذا الأذى جسدياً، أو نفسياً، وتوليد شعور الإهانة في نفس الشريك، أو إيقاعه تحت أثر التهديد، أو الضرر العاطفي، ومحاولة السيطرة على الطرف الأضعف باستخدام الأطفال أو أحد أفراد الأسرة.

٢- **لا يقتصر ضحايا العنف الأسري:** على الأطفال والنساء، بل إن أي فرد في الأسرة (مثل المسنين) معرض للعنف.

٣- **آثار العنف الأسري:**

- يفقد ضحايا العنف الأسري ثقتهم بأنفسهم ، يشعر ضحايا العنف الأسري بالعجز والقلق والاكتئاب

٤- **يشتمل العنف الأسرى على :**

- **الإساءة النفسية:** التهديد بإيذاء جسدي للذات أو الشريك أو الأطفال؛ بتدمير الممتلكات، أو الإجبار على الانعزال عن الأصدقاء والعائلة والمدرسة أو العمل.
- **الانتهاك المالي أو الاقتصادي:** محاولة الشخص جعل شخص ما معتمدا ماليا عليه، عن طريق الحفاظ على السيطرة الكاملة على الموارد المالية، وإعاقة الوصول إلى المال، أو منع العمل.
- **الإساءة الجسدية** تتضمن إيذاء أو محاولة إيذاء الشريك عن طريق الضرب، أو الركل، أو الحرق، أو الدفع، أو الصفع، أو الحرمان من الرعاية الطبية أو الإجبار على تعاطي الكحول أو تعاطي المخدرات.

ب) يُعرف العنف ضد المرأة Violence against Women:

(١) **يعرف العنف ضد المرأة Violence against Women** بأنه أي فعل عنيف عدائي أو مؤذي أو مهين يتم ارتكابه بأي وسيلة كانت بحق أي امرأة ويسبب لها أذى نفسي أو بدني أو معاناة ويشمل ذلك التهديد بأفعال من هذا النوع أو التعسف في حرمانها من الحرية.

(٢) **أسباب العنف ضد المرأة: تتمثل في:**

١- **أسباب تعليمية:** وذلك من حيث تدني مستويات التعليم، فالنقص الكبير في وسائل التربية والتعليم للتنشئة الاجتماعية الصحيحة بشأن العلاقة بين الرجل وضرورة الاحترام المتبادل بينهما والود والتعاون والتراحم بينهما وعدم التركيز فيها على تنمية الشخصية بشكل متكامل للشباب والشابات على أساس احترام الذات واحترام الآخر.

CARVEN

٢- أسباب اجتماعية: كالمعايير المجتمعية التي تمنح الرجل امتيازات أو ترفع من قدره وتحط من قدر المرأة، وإهمال موضوع العنف ضد المرأة ومواجهته، سواء من قبل المرأة نفسها، أو من قبل المجتمع، باعتبار أنه شأن عائلي خاص، والتستر عليه في كافة المستويات الاجتماعية، وغياب الدراسات والإحصاءات عنه، وعدم وجود مراكز تأهيل ومساعدة للضحايا أمر أدى إلى زيادة العنف ضد المرأة.

٣- أسباب اقتصادية: للأوضاع الاقتصادية دور كبير في حدوث العنف ضد المرأة في الأسرة، وذلك يشمل تدني فرص العمل المتاحة للمرأة، وعدم القدرة على توفير حاجات الأسرة، أو التهرب من تأمينها، أو ضيق المنزل وكثرة قاطنيه، فهذا قد يؤدي إلى حدوث خلافات مستمرة تتصاعد لتصل إلى العنف ضد المرأة.

٤- أسباب إعلامية: حيث قامت وسائل الإعلام ببث الصور والدعايات والإعلانات التي تستخدم النساء كسلع، ومشاهدة العنف الأسري، ومشاهدة تعاطي الكحول والمخدرات مما أثر وأدى لانتشار العنف، والنظرة الجنسية للمرأة، والتحريض على الإباحة وغيرها من الأمور التي تسيء للأخلاق العامة وتكون عاملاً رئيساً في العنف ضد المرأة.

(٣) أشكال العنف ضد المرأة

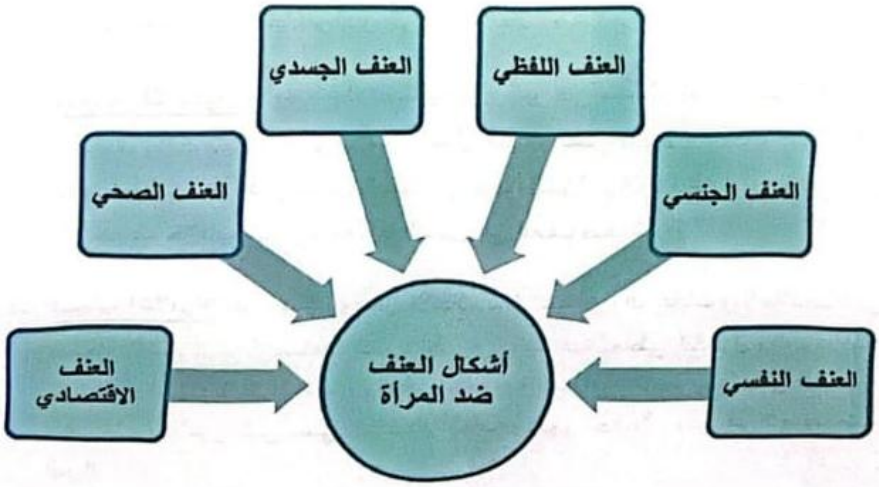

(٤) اثار العنف ضد المرأة

- يغادر سنويا ما يقرب من مليون امرأة المنزل بسبب العنف الأسري.
- تبلغ تكلفة السكن البديل المأوى للنساء اللاتي يغادرن المنزل بسبب العنف الأسري حوالي ٥٨٥ مليون جنيه سنويا.
- المعرضات للعنف أكثر عرضة للإجهاض ممن لم يتعرضن للعنف
- يتعرض سنويا ما يقرب من ٢٠٠ ألف امرأة لمضاعفات مرتبطة بالحمل بسبب عنف الزوج.
- أفادت حوالي ٤,٧٪ من النساء بأن أزواجهن حرموهن من العمل طوال حياتهن.
- يتغيب أطفال ١١٣ ألف أسرة عن المدرسة سنويا بسبب العنف الأسري الذي يمارسه الزوج مما أدى إلى خسارة حوالي ٩٠ ألف يوما دراسيا سنويا.
- عانى أطفال ٣٠٠ ألف أسرة كوابيس وخوفا بسبب العنف الذي ارتكبه الزوج خلال عام ٢٠١٤.
- بين ٢,٦ مليون امرأة أبلغن عن إصابات ناتجة عن العنف الأسري أو العنف الذي ارتكبه آخرون ابلغت ٢.٢٩ مليون امرأة عن مشكلات نفسية بسبب هذه الحوادث خلال العام الماضي، وهو ما يمثل حوالي ٨,٨٪ من العينة بأكملها.

(سؤال هام : ما هي اهم اشكال العنف ضد المرأة ؟)

(١) العنف الجسدي: استخدام الضرب / الحرق / الخنق لإلحاق الألم بالمرأة وترك آثار واضحة على جسدها.

(٢) العنف النفسي: استخدام الضغط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للإساءة إلى نفسية وكرامة المرأة.

(٣) العنف اللفظي: استخدام ألفاظ تحط من شأن المرأة أو كرامتها رفع الصوت، السب، الشتم ... إلخ).

(٤) العنف الصحي فرض ظروف صحية غير مناسبة للمرأة للزوجة وحرمانها من التمتع بالرعاية الصحية المناسبة لظروفها الإجهاض القسري، حرمانها من التغذية السليمة.

(٥) العنف الاقتصادي: عدم الانفاق على المرأة، و/أو منعها من العمل، و/ أو اعتماده على دخلها فقط في الإنفاق على الأسرة.

[٢] التنمية المستدامة وتمكين المرأة

(أ) التنمية المستدامة :

١- المفهوم: تحقيق معدل نمو مقبول في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بما يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

أهم أهدافها:

- القضاء على الجوع.
- ضمان الحياة الصحية.
- النهوض بالتعليم والتعلم مدى الحياة.
- إيجاد فرص العمل.
- تحسين الحماية الاجتماعية
- الحد من عدم المساواة.

(ب) وتمكين المرأة:

- تمثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة.
- يعتبر ضمان حصول جميع الرجال والنساء على الحقوق والفرص والمسؤوليات المتساوية هو جوهر حقوق الإنسان.
- يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين تغييرات هيكلية وثقافية على كل المستويات.
- إذن، قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أهم القضايا على جدول أعمال التنمية منذ الأهداف الإنمائية للتنمية.
- نظرا للنتائج المحدودة التي حققتها الأهداف الإنمائية للتنمية في هذه القضية استمرت قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد الأهداف الأممية الرئيسية.

(ج) مفهوم وتمكين المرأة Women Empowerment

- تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية للنساء . من خلال مجموعة من العمليات المخططة والمقصودة ومنها التعليم والتدريب المهني بحيث يصبحن أكثر قدرة على الاختيار واتخاذ القرار والسيطرة على الموارد المتاحة والمشاركة الفاعلة في التنمية.
- توسيع قدرات النساء للمشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، مع إمكانية محاسبة هذه المؤسسات.

CARVEN

[٣] المرأة المصرية: الدور القيادي والمساهمة المجتمعية:

- انطلاقا من مبدأ الحق في التنمية؛ بذلت مصر خلال السنوات القليلة الماضية جهود عديدة في تعزيز إدماج المرأة وقضاياها في السياسات المختلفة، وتعزيز دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن اهم الجهود :
- يمكن مناقشة هذه الجهود على النحو التالي:

أولاً: الإطار الدستوري والقانوني لتعزيز حقوق المرأة

١- اهتم دستور عام ٢٠١٤ وتعديلاته في عام ٢٠١٩ اهتماماً كبيرا بقضية المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة.

- حظرت المادة (٥٣) التمييز بسبب الجنس أو لأي سبب آخر، وجاءت المادة (١١) لتقطع بأحقية المرأة في التعيين بالجهات والهيئات القضائية، وهو الأمر الذي كان محل جدال فيما مضى.
- كما ألزمت المادة (١١) من الدستور الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف بصوره، والتكفل بتمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ألزمت نفس المادة الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا.

٢- صدور عدد من القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة:

- تعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم ٥٨/١٩٣٧، وفقًا للقانون رقم ٦ ٢٠٢٠، والتي نصت على العقوبات المتعلقة بالمتهربين من دفع النفقة، بالإضافة إلى تجريم التنمر وأشكاله.
- كفلت مجموعة من القوانين المهمة المساواة بين الجنسين في الفرص والحقوق، مثل: قانون الاستثمار رقم ٧٢ / ٢٠١٧ وقانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢/ ٢٠١٨ والقانون رقم ١٠ / ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون المواريث رقم ٢١٩ / ٢٠١٧ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٧ / ١٩٤٣.
- صدور قراري وزير القوى العاملة رقمي ٤٣ و ٤٤ لسنة ٢٠٢١ بإلغاء قرارات سابقة كانت تميز ضد المرأة كما رفع الحظر على تشغيل المرأة في عدد من الصناعات والمهن والأعمال.
- أكدت المادة (٦) من الدستور أن "الجنسية حق لمن يُولد لأب مصري أو لأم مصرية".
- خصص ربع مقاعد مجلس النواب للمرأة بعد إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة في أبريل ٢٠١٩، كما ورد بالمادة ١٠٢ المعدلة.
- **أما فيما يتعلق بالقوانين الداعمة لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:**

١) يوجد العديد من القوانين التي تدعم حقوق المرأة، مثل القانون رقم ١٠ / ٢٠٠٤ بشأن إنشاء محاكم الأسرة في مصر، وهي المحاكم المختصة بنظر قضايا الأحوال الشخصية، والقانون رقم ١١ / ٢٠٠٤ بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد.

٢) تتم عديل قانون الجنسية وفق القانون رقم ١٥٤ / ٢٠٠٤ لتمكين الأمهات المصريات من منح جنسيتهن لأطفالهن.

٣) صدر القانون رقم ٦٤ / ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار في البشر، والقانون رقم ٢٣ / ٢٠١٢ بشأن النظام الصحي للمرأة المعيلة.

CARVEN

ثانياً: الإطار الاستراتيجي لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها .

(أ) رؤية مصر ٢٠٣٠:

- تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ - الإطار العام والشامل للتنمية في مصر - إلى قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أنها قضية تقاطعية مع جمي محاورها، سواء تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، أو التعليم، أو الصحة، أو العدالة الاجتماعية، وغيرها.
- في عام ٢٠١٧ عام المرأة المصرية، تبنت الدولة الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، والتي تركز على إبراز دورها كفاعل رئيسي : تحقيق التنمية المستدامة بوطن يكفل لها الحماية والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها.

(ب) محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠:

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ أربعة محاور رئيسية يتقاطع معها التعزيز الثقافي ورفع الوعي، يتمثل المحور الأول في التمكين السياسي ، وركز المحور الثاني على التمكين الاقتصادي، ويتمثل المحور الثالث في التمكين الاجتماعي، ويركز المحور الرابع على الحماية.

(ناقش جهود بذلت فى مصر للحد من العنف ضد المرأة ؟)

١- المجلس القومي للمرأة :

- لعب المجلس - الذي أنشئ في عام ٢٠٠٠ دورًا محوريا في صياغة السياسات واستراتيجيات تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حيث كان المحرك الأساسي في صدور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.
- كما لعب المجلس دورًا أساسيا في تنمية وتطوير عديد من الكوادر النسائية التي أصبحت تتولى مناصب قيادية في الدولة المصرية.

٢- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة	٥- حماية الدستور المصري للمرأة
٣- قوانين حماية المرأة	٦- التمكين للمرأة المصرية
٤- تقديم الخدمات المتنوعة للضحايا	

وأهم محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠:

(١) المحور الأول : التمكين السياسي: تشجيع المرأة لممارسة حقوقها السياسية مثل الترشح في الانتخابات والمشاركة في الجمعيات الأهلية.

١- جاء دستور عام ٢٠١٤ ليعيد للمرأة حقوقها ويؤكد أهميتها ومحورية دورها في المجتمع، فنص صراحة على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- يشمل التمكين السياسي للمرأة تعزيز الأدوار القيادية للمرأة في مواقع اتخاذ القرار، بهدف تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بجميع أشكالها، بما في ذلك:

- التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي.
- منع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية بالمؤسسات التنفيذية والقضائية.
- تهيئة النساء للنجاح في المناصب القيادية (دور المجلس القومي للمرأة).

(٢) المحور الثاني: التمكين الاقتصادي: تمكينها من ممارسة حقوقها الاقتصادية مثل الحق في العمل، والمساواة في الأجر، وظروف العمل.

١- **يهدف إلى تنمية** قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء بجميع القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة.

٢- **يوجد اهتمام خاص** بالتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من كافة المؤسسات المعنية بالدولة، وفى مقدمتها المجلس القومي للمرأة.

٣- **يقوم المجلس بتنفيذ** عدد من المشروعات ذات القبول الاجتماعي التي تهدف إلى تزويد المرأة بالمهارات اللازمة لتكون قادرة على تأسيس أو إدارة مشروعات صغيرة أو الدخول في عدد من المهن لها وخاصة المرأة الريفية، **ومن أهمها: مشروع المرأة المعيلة & برنامج المرأة الريفية.**

- **مشروع المرأة المعيلة:** تعد المرأة المعيلة أكثر شرائح المجتمع احتياجاً للرعاية والمساندة لتتمكن من أداء دورها تجاه أسرتها ومجتمعها.
  - يتم تحديد عدد من المشروعات المدرة للدخل في كل محافظة مع مراعاة خصائص كل محافظة وفى إطار الخبرات المهنية المتوفرة لدى المرأة أو تلك التي يتم تدريبها عليها.
  - تم تنفيذ (٨٢٤٣) مشروعا للمرأة المعيلة بالتعاون مع ٧٤ جمعية من جمعيات تنمية المجتمع المحلية في ٧٣ قرية في ٢١ محافظة.
- **برنامج المرأة الريفية:**
  - برامج تدريبية مخصصة لمناقشة مشكلات المرأة في القطاع الريفي وأساليب حلها.
  - يتم تنفيذه على مستوى المحافظات.
  - يستهدف تنمية الرائدات الريفيات من وزارات التضامن الاجتماعي / التنمية المحلية الصحة والسكان.

(٣) المحور الثالث: التمكين الاجتماعي: بهدف إلى تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة، وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

حددت الاستراتيجية عددًا من الآليات تتمثل فيما يلي:

١- إنشاء شبكة من مكاتب تقديم الاستشارة والخدمات القانونية لمساندة النساء، لا سيما الفقيرات للوصول إلى العدالة من خلال توعيتهن بحقوقهن ومساعدتهن للحصول عليها بالقانون.

٢- تفعيل دور مكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة لتصبح قناة اللجوء الأولى للمرأة لحل مشكلاتها.

٣- تعزيز الخدمات للسجينات من خلال تقديم الرعاية الصحية اللازمة لهن، خاصة كبار السن منهن، وتسهيل إجراءات رؤية السجينات لأبنائهن خاصةً لمن لديهن أبناء أقل من ١٥ سنة، ومعالجة مشكلة الغارمات .

(٤) المحور الرابع: الحماية :

١- يهدف إلى القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في جميع المجالات، بما في ذلك جميع أشكال العنف ضدها وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب فيها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- يختص هذا المحور بحماية المرأة في المجال العام، بما في ذلك الحد من التحرش، وتعزيز التنقل الآمن.

CARVEN

[٤] تمكين المرأة:

(١) المفهوم: كما يعرف البنك الدولي التمكين بأنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات.

(٢) أهداف تمكين المرأة :

- استقلال المرأة وقدرتها على صنع قراراتها الذاتية بنفسها.
- توفر المصادر والمعلومات المساندة للمرأة لصنع القرار المناسب.
- قدرة المرأة على تغيير أفكار من حولها بالوسائل الديمقراطية.
- امتلاك المرأة للمبادرات الذاتية.
- زيادة قدرة المرأة على مساعدة أسرتها ومجتمعها.
- الدعم المتبادل مما يحقق العدالة الاجتماعية بين الجنسين.
- استقلال المرأة وحريتها في اتخاذ القرارات من خلال إحساسها بالثقة.
- تطوير مهارات المرأة وقدراتها.
- مساعدة المرأة على إيجاد حلول ذاتية لمشاكلها.
- تنمية القيم المجتمعية وحقوق الإنسان بشكل شامل.
- المرونة وبناء الثقة بالنفس.

(٣) مجالات تمكين المرأة: يمكن الوقوف على خمسة مجالات أساسية لتمكينها تمثلت في:

١- **التمكين الاقتصادي** بتوفير الآليات للمرأة التي تمكنها من ممارسة حقوقها الاقتصادية، كحق العمل، وممارسة النشاط الاقتصادي، ومساواتها في الأجر وظروف العمل.

٢- **التمكين السياسي** بتشجيع المرأة لممارسة حقوقها السياسية، كالترشح للانتخابات والمشاركة في الجمعيات الأهلية.

٣- **التمكين التعليمي** والثقافي توفير الأدوات والوسائل والآليات وتكافؤ الفرص بالتساوي بين الجنسين لممارسة حقوقها بإنصاف وعدالة كحق التعليم والتعلم وحق المعرفة وتداول المعلومات وحق التثقيف.

٤- **التمكين الصحي** نتيجة حاجة المرأة لتأمين مستوى صحي وترفيهي ملائم والذي يتطلب ممارستها لحق الرعاية والترفيه وقضاء وقت فراغ مثمر.

٥- **التمكين الاجتماعي** بتوفير المكانة الاجتماعية اللائقة بتقدير جهودها؛ مما ينعكس على تمتع أسرتها بشكل كامل بحياة كريمة.

(٤) معوقات تمكين المرأة:

١- معوقات تمكين المرأة سياسياً تمثل في :

- الافتقار إلى دعم الأحزاب السياسية.
- عدم كفاية الدعم الإعلامي.
- عدم وجود تدريب وتوجيه موجهين نحو القيادة على نطاق واسع للنساء.
- عدم وجود الدعم المادي الكافي لتمكين المرأة في الأصعدة المختلفة.

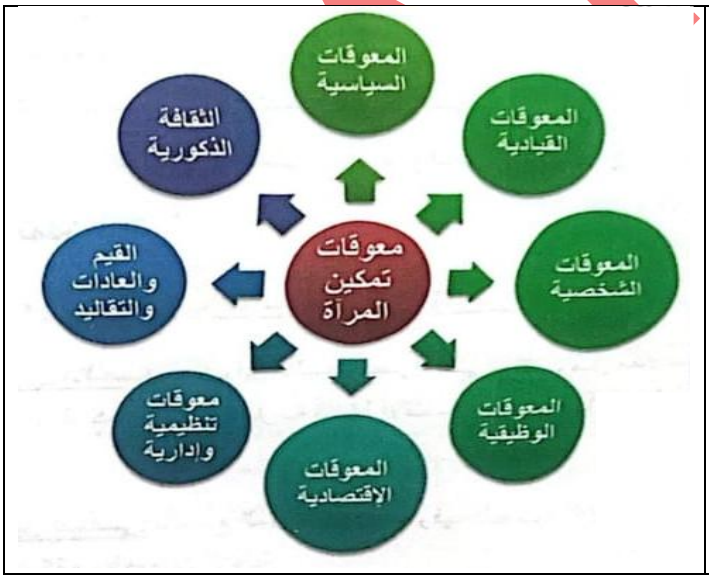

٢- **معوقات تمكين المرأة قيادياً: تمثل في :**

- ضعف مهارات العاملات وعدم قدرتهن على تحمل المسؤولية.
- قلة الموارد المالية المساعدة على تدريب النساء وإعداد هن للتمكين.

٣- **معوقات شخصية أو ذاتية:** تحد من قيامها بدورها المطلوب سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، ككثرة الأعباء الاجتماعية، ضعف الكفاءات التدريبية، العجز عن إحداث توازن بين العمل والمنزل الضغوطات النفسية، عدم القدرة على اتخاذ القرار بشأن عمل بعينه للنظرة الاجتماعية الدونية لبعض الأعمال، وعدم ثقة المرأة في ذاتها وفي قدرتها على التغيير الاجتماعي ودفع عجلة التنمية في المجتمع.

٤- **معوقات وظيفية**: بميل عدد من المؤسسات إلى تفضيل العنصر الذكوري على النسائي في وظائف معينة.

٥- **معوقات ثقافية واجتماعية:** وهي المعوقات والاعتقادات التي تكسب المرأة الخوف من النقد الاجتماعي كالعادات والتقاليد والقيم والتي قد تقف أمام عمل المرأة وتمكينها، وهذه المعوقات ناتجة من قصور في أحد النسق الاجتماعية لمجتمع ما.

٦- **معوقات اقتصادية:** كانخفاض مستوى الأجر بين الجنسين وقلة الحوافز والمكافئات وعدم تناسبها مع الجهود المبذولة.

٧- **معوقات تنظيمية وإدارية:** وإدارية مثل قلة فرص العمل والتعيين والتدريب للمرأة مقارنة بالرجل، الإجراءات البيروقراطية والسياسات الخاصة بتمكين المرأة مما يحد من عدد الممكنات.

CARVEN